بسم الله الرحمن الرحيم
المدقق، العدد ٨١-٨٢ تشرين أول ٢٠٠٩، الاردن

الاطار المفاهيمي للمحاسبة والبيئة الاجتماعية

د ظاهر شاهر القشي/ قسم المحاسبة/ جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا

المقدمة

من المعروف ان علم المحاسبة يؤثر ويتأثر بالمجتمع المحيط، ومن منطلق ان المحاسبة نشأت مع نشأت الانسان بالكون وحاجته لها فقد صنفت على انها علم اجتماع، وقد عرفها الكثيرون بعدد من التعاريف اللتي لا حصر لها، فمنهم من قال انها فن تسجيل الاحداث والعمليات، ومنهم من قال انها نظام يحكم العلاقة بين الادارة واصحاب حقوق الملكية، ومنهم من قال انها لغة للاعمال، ومنهم من قال انها العامود الفقري للهيكل المؤسسي. جميع التعاريف السابقة تؤكد بشكل مباشر وغير مباشر على ان علم المحاسبة علم اجتماعي بحت.
مما لا شك به بأن المحاسبة ماضية بالتطور مع تطور المجتمع المحيط بها، واصبحت على درجة من التشعب والتعقيد بشكل بات فهمها وتدريسها عبء على كل من متعلمها ومعلمها، ومن هذه الحقيقة نبع لدي تساؤل مفاده، هل هناك الية معينه يمكن استخدامها من قبل معلم المحاسبة لايصال المعلومة بشكل مبسط ومفهوم لمتلقيها؟

الكل يعلم، بأن تحليل العمليات هي الخطوة الاولى والاهم في اي نظام بشكل عام وفي النظام المحاسبي بشكل خاص، وما يتبع هذه الخطوة من تسجيل وترحيل واعداد القوائم المالية عبارة عن تطبيق يمكن ان يتقنه اي متدرب او ممارس، او حتى النظام نفسه ان كان محوسبا، ومهما كان النظام متقنا، فان تم ادخال عملية خاطئة به سيقود ذالك الا ان تكون النتائج خاطئه.

وكما هو معروف بأن تحليل العمليات في اي نظام كان، يستند على دستور معين لا يجوز تجاوزه ولا تحت اي ظرف من الظروف، وبالطبع يكون الدستور عباره عن مجموعه من المفاهيم والقوانين، فمن احسن فهمها واستخدامها بالشكل الصحيح، سوف يتمكن ان يدخل على النظام تلك العمليات والبيانات الصحيحة وبالتالي يساهم بأن تكون المخرجات ذات جوده عالية تؤدي الاهداف المرجوه منها.

ان النظام المحاسبي وكغيره من الانظمة يستند ايضا على دستور شامل اتفق على تسميته بالاطار المفاهيمي للمحاسبة، واللذي يجب ان يلم به المحاسب بشكل كامل وخصوصا بالفلسفة القائمة من ورائه ، وكيفية تحليل الاحداث والعمليات وفقا له، فأن اتقن استغلاله بشكل جيد، فمن المؤكد ان العمليات والاحداث اللتي يقوم بتحليلها كخطوة اولى للدورة المحاسبية ستساهم بجعل نتائج النظام المحاسبي تؤدي الاهداف المرجوة منها.

للاسف وعند الاطلاع على الاطار المفاهيمي للمحاسبة نشعر انه معقد ويصعب فهمه، ولهذا كثير من المحاسبين يواجهون صعوبه كبيره في تحليل العمليات، ومن هذه الحقيقة تنطلق فكرة هذه الورقة، بايجاد اليه بسيطة لجعل ذالك الاطار سهلا للفهم **وهي ببساطه محاولة شرحه مع اعطاء امثله من الحياه على اساس ان المحاسبة علم اجتماع، وربط الامثلة تلك بامثلة عملية من المحاسبة**.

مثال نابع من الدورة المحاسبية

من المعروف بأن الخطوة الاولى بالدورة المحاسبية الرئيسية هي تشخيص وقياس العمليات والاحداث، واللتي يجب ان يكون المحاسب ملما بالاطار المفاهيمي للمحاسبة (الدستور)، لكي يستطيع فعلا ان يشخص العمليات والاحداث وسأعطي مثال سريع قبل المضي بالشرح، من منطلق ربط الشرح بالمفهوم فلو فرضنا انك محاسب باحدى الشركات وقال لك المدير ادفع لفلان الف دينار، وعندما سألته لماذا قال لا الامر لا يعنيك ونفذ الامر، هنا سيتحرك لديك الاحساس المحاسبي المتعلق بطرف من اطراف الاطار النظري اللذي سنتطرق له فيما بعد (مبدأ الاعتراف بالايراد)، وستقول للمدير، سيدي هذه العملية مخالفة للاطار المفاهيمي للمحاسبة، وقد انفذها بناء على توقيعك،

ولكن عندما يأتي المدقق سيكتشف انها تلاعب، بهذه الطريقة انت تشد انتباه المدير لامر مهم، دون ان يشتد النقاش، وعندها سيسألك كيف، ولماذا، ووووو، وهنا يأتي دورك كيف ستفهم شخص لا يفهم الية النظلم المحاسبي، ولو كنت ممن يفهمون النظام المحاسبي واطاره المفاهيمي، ستقول له بأن النظام المحاسبي هو حلقة الوصل بين الاداره وملاك المشروع (نظرية الوكالة)، ويستند هذا النظام الى اطار مفاهيمي يعد دستورا له لا يجوز تجاوزه، حيث عندما يأتي المدقق سيكتشف ان كنا التزمنا به ام لا، ويوجد بالمستوى الثالث بهذا الاطار الخاص بمفاهيم القياس والاعتراف مبدأ اسمه الاعتراف بالايراد، وباختصار لا يجوز لنا الاعتراف بالايراد في النظام المحاسبي الا اذا تحقق، او كان قابلا للتحقق، او تم اكتسابه، سوف تلاحظ ان المدير لم يفهم هذه الكلمات الصعبه بعد، فان كنت محيطا بالاطار المفاهيمي سوف تسترسل بالشرح ان تقول له: يا سيدي لكي اثبت عملية الدفع فيجب ووفقا لمبدأ الاعتراف بالايراد ان يتوفر بالعملية خمسة شروط:

ان هناك عملية اقتصادية ذات منفعه مستقبلية للمؤسسة
ان يكون هناك قدرة على قياس تكلفة العملية
ان يكون هناك انتقال بالملكية للبضاعة او الخدمة المباعة من البائع للمشتري
ان يفقد البائع حق التصرف بالبضاعة او الخدمة المباعة
ان يكون هناك دفع او تعهد بالدفع

وكما تلاحظ يا سيدي المدير بأن العملية اللتي تأمرني بدفع ثمنها لم يتوفر بها من الشروط الخمسة سوى الشرط الاخير، ومن السهل على المدقق اكتشافها لان العمليات المحاسبية جميعا يجب ان تكون موثقة مستنديا، ولا يوجد من اي الوثائق الخاصة بالتملك كالفاتورة مثلا واللتي هي سند قانوني رصين، ولذلك انصحك بالتراجع عنها.
كما نلاحظ مما سبق ان امر بسيط تمكن المحاسب من تفسيره وتشخيصه وبكل سهوله والسبب يكمن في درايته المتمكنه بدستور المحاسبة (الاطار المفاهيمي) اللذي يحكم الخطوة الاولى بالدورة المحاسبية.

الاطار المفاهيمي للمحاسبة وربطه بمصطلحات اجتماعية

الاطار المفاهيمي للمحاسبة يشبه الدستور وهو الذي يقود النظام المحاسبي، واللذي يجب الالتزام به للتمكن من تحقيق الخطوه الاولى في الدوره المحاسبية، وخير تشبيه هنا لدستور الدوله، فالدولة (النظام الحكومي) مرتبط بدستورها، ومن دونه تكون الامور غير منظمة وعشوائة، ولهذا عند ظهور اي قرار حكومي او تشريع يجب ان يتماشى مع الدستور قلبا وقالبا، وفي حالة مخالفته يتم رفضه جملة وتفصيلا
ويتكون الاطار المفاهيمي للمحاسبة (الدستور) من ثلاث مستويات

المستوى الاول: اهداف الابلاغ المالي
المستوى الثاني: (أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و(ب) عناصر القوائم المالية
المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض والمباديء والمحددات).

الكل منا شاهد هذه المستويات ودرسها، ولكن هل منا من يعرف كيف الية عملها، ولماذا هي ثلاث مستويات؟ قبل ان اجيب على هذا التساؤل، وتماشيا مع فكرة المقالة لنفرض ان احد الطلاب اراد ان يدرس درجة البكالريوس في احدى الجامعات، سوف يكون هناك اطار مفاهيمي بعقله الباطن فاول مستوى (ما الهدف) اي ما الهدف اللذي يسعى اليه هذا الطالب، سيكون جوابه الحصول على شهادت البكالريوس بدرجة امتياز، اليس من المنطق ان يتعرف الطالب على عناصر هذه الشهاده اللتي ستكون المخرجات التي تحقق هدفه (العناصر) وبماذا يجب ان تتمتع هذه العناصر ليحصل على درجة الامتياز، اذا هنا يحدد الطالب المستوى الثاني (عناصر الشهادة وخصائصها النوعية) اي يجب ان يدرس ١٣٢ ساعة مقسمة لعدد من الساعات تمثل اجباري الجامعه، واخرى تمثل اجباري الكلية، واخرى اجباري التخصص الدقيق، وحسب التعليمات بأن كل مساق يجب ان لا تقل علامته مثلا عن ٨٥ وبمعدل تراكمي ٨٥ ليحصل على الامتياز، والسؤال الاخير المتمثل بالمستوى الثالث (مفاهيم) كيف سيحصل الطالب على ١٣٢ ساعه بعلامات امتياز؟ اي ان الطالب افترض انه سينهي ١٣٢ ساعه بمعدل ٨٥ وما فوق (الفروض)، ولكن من يريد ان يصل لفروضه، اليس من الواجب ان يلتزم (بمباديء) لا يحيد عنها، كأن يخصص للدراسة ٦ ساعات يوميا، ولكن احيانا هناك (محددات او قيود) قد تحول دون التزامه بدراسة ست ساعات يوميا، كأن يكون يعمل ساعات طويله لثلاثة ايام بالسبوع، كيف يذلل هذه المشكلة، اذا يكثف دراسته بالايام المتبقية.
لننظر للامر كما يلي، في البداية نظر الطالب من راس الهرم الى القاعده، ما هي الاهداف، وما هي العناصر للوصول للهدف وما هي الخصائص النوعية اللتي يجب ان تتمتع بها تلك العناصر، ومن ثم حدد فروضه والمباديء اللتي يجب ان يلتزم بها وراهي المحددات اللتي قد تحول دون التزامه بالمباديء. او قد ينظر الطالب للامر من

القاعده ان استطاع تذليل المحددات فبالتالي سوف يلتزم بالمباديء، التي ستقوده الى تحقيق فرضياته، وبالتالي الحصول وانها ١٣٢ ساعه متمتعه بخاصية التميز، مما في النهاية يحقق هدفه ويحصل شهادة بكالريوس بدرجة امتياز.

ولا يختلف الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن المفهوم السابق، فان التزم كل من المحاسب ومعدي السياسات المحاسبية بالمحددات والمبادي والفروض المنصوص عليها في المستوى الثالث للاطار المفاهيمي، سوف يؤدي ذالك لحصولهم على قوائم مالية متمتعه بالخصائص النوعيه، اللتي ستؤدي الاهداف المرجوه منها وتكون مخرجات للنظام المحاسبي تنفع متخذي القرارات بشكل رشيد ونافع.

المستوى الاول: اهداف القوائم المالية

اهداف الابلاغ المالي هو نزويد معلومات: (١) مفيده لمتخي القرارات الاستثمارية والائتمانية، (٢) مساعده للمستثمرين والدائنين تمكنهم من تقدير المبالغ، والتوقيت، وعدم الاكيدية من التدفقات النقدية المستقبلية، و (٣) والخاصة بالموارد الاقتصادية، والمطالبات الخاصة بتلك الموارد واي تغييرات تطرأ عليها.

المستوى الثاني: (أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

متخذو القرار وخصائصهم (القابلية للفهم)

من المنطق ان اي معلومة ولكي يستفاد منها يجب ان يكون من يسعى لها لديه قابلية الفهم، كالطالب اللذي اراد ان يدرس البكالريوس فليس من المنطق ان يسعى للتسجيل في الجامعه ان لم يكن انهى الثانوية العامه، والا لاعتبره الجميع بانه ليس لديه قابلية للفهم

المحددات الرئيسية:

ان تكون التكلفة اقل من المنفعة و(٢) الاهمية النسبية

فما الجدوى من اي امر ان كانت تكلفته اعلى من الفائده المرجوه منه، فلو ان انسان لديه حساسية من رائحة معينه، علما ان دواء هذه الحساسية حبه لا يتجاوز ثمنها الدينار الواحد، وجائه شخص بمعلومه قائلا له سادلك على مكان انت ترتاده يوميا وسانصحك بعدم الذهاب له مقابل ان تدفع لي خمسة دنانير، فهل من المنطق ان ادفع ثمن هذه المعلومة اعلى من ثمن حبة الدواء، اذا هذه المعلومة لا تلزمني وحتى ان كانت تمتلك لاعلى درجات الموثوقية والملائمة، اي يجب ان اوازن بين التكلفة والمنفعه

اما بالنسبة للاهمية النسبية، هي تلك المعلومه اللتي ان وجدت او حذفت سوف تحدث تغيير باتجاه القرار

الخصائص الرئيسية: (١) الملاءمة و(٢) الموثوقية

لو الكل فكر بالمحاسبة كعلم اجتماع وجعلها جزء منه سيفهم الكثير من الامور، واعتقد هذا السر المعلن اكتشفه الامريكان قبلنا، وخصوصا عندما صمموا الاطار المفاهيمي للمحاسبة، فلو نظرنا للخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) سنجد اننا بحياتنا وبأي مسألة وليس بالمحاسبة فقط لا بد ان يلاءمنا الامر ويكون من مصدر ثقة ودوما الثقة تطغى على الملاءمة فلو اراد احد ان يتزوج وكانت شروطه ان تكون الفتاه ملكة جمال وملاءمة لمواصفاته ووجد انها مثلا متخلفة عقليا لا سمح الله او لا تزال بعقليه طفولية جدا فسيحجم عن الزواج منها لانها لن تكون موضع ثقة، ولكن قد يجد فتاه اقل منها جمالا ولكنها اهلا للثقه عندها سيتزوجها ولكي يعالج مشكلة الملاءمة سيلجأ الى الخصائص الثانوية (الثبات، والمقارنه) ضمن اي وسائل تجعلها ملاءمة له فقد يعتني بتجميلها بشكل مستمر (الثبات) وان اراد تغيير طريقة التجميل سيأخذ الاثر بعين الاعتبار، وعندما تضيق نفسه سيقارناها بمن هي اقل منها جمالا. هذا على الصعيد الاجتماعي، لو نظرنا بالمحاسبة مثلا عندما نستخدم التكلفة التاريخية في قياس الاصول الثابته والافصاح عنها سنجد انها موثوقة ولكنها غير ملاءمة ولا نختار استخدام القيمة العادلة لعدم توفر الاسواق وبالتالي القيمة العادلة في هذه الحالة ملاءمة ولكنها غير موثوقة ففضلنا الاخذ بالموثوقية باستخدام التكلفة التاريخية ولمعالجة مشكلة الملاءمة لجئنا الى الخاصية الثانوية (الثبات) وقمنا باختيار طريقة اهتلاك محدده وثبتنا على استخدامها فالاهتلاك ليس الغرض الرئيسي منه فقط توزيع التكلفة فالمصروف هو اللذي يوزع التكلفة ولكن المجمع الغرض منه طرحة من تكلفة الاصل التاريخية للوصول الى قيمة دفترية قد تكون اقرب لسعر السوق وبالتالي محاولة جعل القيمة ملاءمة لمتخذ القرارات، وفي حالة تغيير طريقة الاهتلاك لا بد من الافصاح عن اثر ذالك التغيير.من هذا المثال قد اكون اوصلت الفكره في كيفية استخدام علم الاجتماع في تفسير كل امور المحاسبة ودون اي استثناء

مكونات الخصائص الرئيسية:
(١) الملاءمة (أ- القيمة التنبئية، ب- القيمة الاسترجاعية وج- التوقيت المناسب)، و(٢) الموثوقية (أ- القدرة على التحقق، ب- الصدق في العرض، وج- الحيادية
لو دققنا جيدا بالمكونات سنجد انها من حياتنا الاجتماعية (الموثوقية) متى نطلق على شخص صفة الثقة، وخير مثال رسولنا الكريم محمد عليه افضل الصلاة والسلام، لم يكن الناس وحتى غير الملسمين ليثقوا به لولى انه صادق (الصدق بالعرض) وكيف الانسان يكون صادق، بان يكون حيادي (الحيادية) ومتى يكون حيادي، ان استطعنا التأكد من ذالك من خلال اخذ عدد من الاراء بنفس الموضوع (القدرة على التحقق)، ومن اجمل الامثلة بالمحاسبة اثبات الاصول الثابته بالتكلفة التاريخية، فهناك صدق بعرضها في الميزانية، لان تكلفتها موثقة وبالتالي بمجرد العودة لقيود اثبات عملية الشراء نتأكد من قيمتها بسهولة، هذا من جهة، وان اخترنا طريقة اهتلاك بشكل حيادي، بالتالي القيمة الدفترية ستكون موثوقه
ونفس الشيء تقريبا لخاصية (الملائمة) ففي حياتنا الاجتماعية، لو فرضنا اني اعاني من حساسية مفرطه من نوع معين من الشراب، وجائني احد الاشخاص وقال لي انه قبل شهر كان المطعم اللذي تتناول طعامك به يحتوي على ذالك الشراب، بالطبع هذه المعلومة غير ملاءمة فهي قديمة جدا، ولكنه لو قال ان اليوم على وجبة الغداء سيحتوي المطعم على ذالك الشراب (التوقيت المناسب)، هنا سأبدأ بالتفكير، هل اذهب، كيف احتاط، ماذا افعل، ماذا لو بالخطأ (تولد لدي تغذية راجعه)، كاذا سيحدث ان شربته، قد اموت، (تولد لدي قدره على التبؤ)
وفي المحاسبة الامر مشابه لحد كبير جدا، وهو سبب من الاسباب اللذي اثار ضرورة التوجه نحو القيمة العادلة، حيث انها تأتي بالتوقيت المناسب، وايضا السبب في ظهور معيار رقم ٣٤ الخاص بالتقارير المرحلية، لان التقارير السنوية تعكس واقع عمره عام كامل قد انتهى، فاين التوقيت المناسب ليمكن متخذ القرار من مراجعة الامور والتنبوء.
الخصائص الثانوية (١) القدرة على المقارنة و (٢) الثبات.
جاءت هذه الخصائص للفصل في الامور ان لم يتوافر الخاصيتين الرئيسيتين (الموثوقية والملاءمة في المعلومة) وقد سبق شرحها عند شرح الخصائص الرئيسية

<u>المستوى الثاني: (ب) عناصر القوائم المالية</u>
اجمل وصف يمكن استخدامه هنا من منطلق انه تم تشبيه الشركة بالشخص، فلو سألنا شخص ماذا تملك، لقال عندي اصول كذا وكذا ولكن ان طرحنا منها الالتزامات الواجبه علي سيكون هو ما املك، وببساطه هو يشرح الميزانية والمعادلة المحاسبية الاصول = الالتزامات = حقوق الملكية
وبشكل مشابه لو قلنا له كم حققت دخلا، لقال ارادتي كذا وبطرح مصروفاتي، يكون دخلي كذا، اليس هذا مفهوم قائمة الدخل.
<u>المستوى الثالث مفاهيم القياس والاعتراف</u>

(مثال بالفروض الاساسية وربطها بمصطلحات علم الاجتماع)
١. فرض الوحدة الاقتصادية:
تعني بانه يمكن تعريف نشاطات الوحده الاقتصادية من خلال وحده قياس محاسبية محدده، واستقلالية، كأن يكون شخص مستقل لكي نعرف ناتج عمله
٢. فرض الاستمرارية:
يعني بان عمر المنشأة طويل وغير محدد، وهذا من الفروض المهمة جدا، وببساطة ولفهم الامر وبما ان الشركة شخصية اعتبارية، فلو ان الله سبحانه وتعالى اعلمنا بموعد موتنا، ماذا يحصل؟ سبحان الله وله المثل الاعلى، فلو اعلمنا بموعد موتنا لاصبحت قرارتنا غير متزنه، فمنا من قد يجلس ببيته، ويقول لن اعمل لاني لن اموت من الجوع، ومنا من قد يعمل في اعمال خطيره ويلقي بنفسه الى التهلكه، كونه ضامنا عدم موته سوى في التاريخ المحدد، ولكن عملية اخفاء وقت الموت ورغم اننا متيقنين من الموت نفسه، جعل الانسان يعمل لدنياه كأنه يعيش ابدا، ويعمل لاخرته كأنه يموت غدا، اي هناك نوع من الاتزان. وهكذا الامر بالنسبة للشركة.
٣. فرض الوحدة النقدية:
يعني بأن المال هو وحدة القياس الرئيسية للنشاطات الاقتصادية وهو الاساس في القياس والتحليل المحاسبي، خوفا من التقلبات من اسعار العمل

٤. فرض الدورية:

يعني يمكن تقسيم نشاطات المنشأة الاقتصادية الى فترات زمنية اعتبارية، وهذا مهم جدا، فالانسان وان كان يعمل عملا ومخفي عنه تاريخ موته، اليس من المنطق ان يقيس ناتج عمله، هل هو مجدي فيستمر، ام غير مجدي فيتوقف او يعدل من بعض الامور، والشركة نفس الشي وحيث انها افترضت انها مستمره، من الواجب ان تتوقف لمعرفة ناتج اعمالها، ضمن فترات متساوية، وسنرى الشبة الكبير منن المنطق الاجتماعي مع اوضاع المنشأه تحت هذا الفرض:

١ -لماذا سنة مالية وليست ميلادية؟ ببساطة لاختلاف بدأ السنة المالية عن السنة الميلادية.

٢ -لماذا يختلف بدأ السنة المالية عن الميلادية؟ وبين الشركات؟ ببساطه: لأن الانسان (الشركة) ان اراد ان يبدأ بمعرفة ناتج اعماله، سيختار الوقت اللذي فيه عمله قليل، لكي لا يطغى معرفة ناتج العمل على العمل نفسه، فلذالك بداية السنة المالية يعتمد على النهاية، اي الشركة تختار توقيت يكون عملها شبه متوقف، او بادنى مستوياته، كشركة تصنيع الايسكريم يفضل ان تكون نهاية سنتها المالية في ١٢/٣١ حيث البرد القارس وبالتالي عملها متوقف، وبذالك عملية اغلاق الحسابات لن يؤثر على سير العمل، وبما انها حددت ١٢/٣١ نهاية العام المالي اذا بدايته ووفقا لفترة ١٢ شهر سيكون في ١/١ من كل عام.

٣ -لماذا السنة المالية ١٢ شهر؟ ببساطة لان الله خلق السنة باربعة مواسم، فاذا اردنا معرفة ناتج عملنا (زرعنا) فيجب ان تمضي جميع المواسم؟

الخلاصة

من جميع ما سبق يمكن الوصول لعدد من الحقائق التي قد تساهم في تذليل الفهم المحاسبي، والحد من بعض التعقيدات اللتي يواجهها متلقو هذا العلم الجميل، ويمكن تلخيص هذه الحقائق بما يلي:

١ -حقيقة ان المحاسبة علم اجتماع، يمكن كل من معلمها ومتعلمها استخلال المصطلحات الاجتماعية في ايصال واخذ المعلومة بشكل مبسط خالي من التعقيد.

٢ -حيث ان اهم خطوة في الدورة المحاسبية هي تحليل وتشخيص العمليات والاحداث، والتي بدورها تستند وبشكل كلي على قدرة كل من المحاسب ومعد الساياسات المحاسبية على فهم الاطار المفاهيمي للمحاسبة، فان فهمه الصحيح من خلال استخدام الطريقة المقترحة ستساهم في جعل مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية مخرجات تتمتع بالجودة وتؤدي الاغراض والاهداف المنشوده منها.

٣ -حيث ان الاطار المفاهيمي للمحاسبة يعد دستور النظام المحاسبي، فبالتالي اهمية فهمه بالشكل الصحيح يعد من الضرورات القسوى كي تكون هناك استراتيجية محاسبية متكاملة.

٤ -قد تساهم هذه الطريقة في فهم علم المحاسبة على رفع سوية كل من مهارات، وتأهيل، وكفاءة المحاسب العربي وتمكينه من المنافسة بسوق العمل، وتمليكه ميزة تنافسية جيدة.

٥ -جميع ما جاء بالمقالة هو نموذج مصغر عن الية تذليل الفهم المحاسبي بشكل مبسط وخالي من التعقيد، ويمكن انتهاجه في جميع وشتى مجالات المحاسبة، من تدريس او تدريب او ممارسة